بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم او هو الذي في
البلد وهو الواهب الف دينار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتخصيص تركيب ليلى
وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قولك اخذ اذا فتح الباء
على قبيل رايتك بطل الحسن اجمل فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم و
ويتدرب في معرفة معاني كلام العرب ان ليس هذه هنا على القصر وان امكن ذلك بحسب
النظر الظاهر وانت مولى القاهر وقيل في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم في عين
للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متغيرة تجريبية تقدمت او تاخرت
له لانه اعلى اسم نسبي لان معنى المبتدا المنسوب اليه والخبر المنسوب والذات هو المنسوب
اليه والصفة هو المنسوب فسواء قدمت زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا و
والمنطلق خبرا وهذا رأي الامام قدس سره وردبان المعنى الشخصي الذي له صفة صاحب
الاسم يعني ان الصفة يجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على اسم نسبي ومسندا
واما كونه اي المسند جملة فلا تقوى نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم كما مر من
ان افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد قام
على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا اخر فيه المبتدا الى ان يسند اليه شيء خاليا عن الضمير
او متضمنا له فيتحقق بينهما حكم ان كان متضمنا لضمير المبتدا بان لا يكون منفصلا
عن الضمير كما في زيد قام صرفه ذلك الضمير الى المبتدا وثانيا فيثبت الحكم قوة فيقع هذا يختص
التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا او يخرج منه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا
واما على ما ذكره الشيخ عبد القاهر وهو ان الاسم يوضع معنى عن العوامل اللفظية
الى الحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك
تريد الاخبار عنه وهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول انوس

وهذا شد للمنبوت وامنع من النسبة وان كان وبالجملة ليس الاعلام بالشيء مثل بغتة
مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يزيده تاكيدا لا علم في التقوى والاحكام
فيدخل فيه نحو زيد ضربته وعمرو مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية او للتقوى
خبر ضمير الشان وما يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق واما صدر التخصيص نحو
انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فهي داخلة في التقوى على ما مر في صور الاسناد
واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر يعني ان كون المسند جملة للسببية او التقوى وكون تلك
الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة
على احصره وكونها شرطية لما عتبارات المختلفة التي حصلت من اختلاف دوات الشرط
وظرفيتها لا اختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل في الاصح لان الفعل
هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بنحو
الظروف صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجملة
بخلاف الخبر ولو قال ذلك الظرف مقدر بالفعل هو الاصح على الاصح لكان اصوب لان
ظاهر عبارته يقتضي ان جملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح ولا يخفى فساده
واما ما خبره اي المسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي
المسند فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند عليه فاحققناه في ضمير الفصل
لان مرجع قولنا يحيى زيد هو انه مقصور على تعيينه لا يجاوزه على الغيبة نحو لا فيها
غول اي خمر فاخوه الدنيا فان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف اعني فيها والمسند
اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه اعني الضمير المجرور المراجع الى خمور الجنة قلت المراد
بالمقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بخمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف
بخمور الدنيا وان اعتبرت التقوى جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم
الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند